وقد اوصى لزيد بثمنه لانه الباقي بعد الفرض فلهذا قال لزيد ثمنه والجد الافضل والواحد لائمن
له ربيا بين مخرج الثمن فاضرب مخرج الفرض تمانيه في الثلاثة احد عشر منها اربعة وعشرون
للبنتين ستة عشر للبنت ثمانيه وللخنثى ثمانيه ولزيد سهم وللجد سبعه واما ان الجد مخرج من
المرض والتعصيب فاخذ السدس فرضا والباقي تعصيبا وهو المذهب المعتمد كما
قدمناه الاشارة اليه ان شاء الله تعالى يكون اصل المسيلة من ستة لان فيها ثلثين وسدسا وتصحها ستة
ثلثها اربعة للبنتين لكل بنت سهمان وسدسها سهم للجد فرضا والسهم الباقي من
الستة لزيد ثمنه وهو سهم وباقيه للجد عصوبه والواحد لائمن له صحيح وبينه وبين الثمانيه مخرجه
فاضرب ثمانيه في ستة تصح من ثمانيه واربعين للبنتين ثلثاها اثنان وثلاثون لكل بنت
ستة عشر وللجد سدسا ثمانيه ثم الباقي بعد الموصى به سبعه وله خمسة عشر ولزيد سهم وهو على
اختلاف في مقدار الموصى به لزيد فان مقدارها المرجح سهم من اربعه وعشرين وعلى
الراجح سهم من ثمانيه واربعين وفي نصيب الجد فان نصيبه سبعه اسهم من اربعه وعشرين
على المرجح وخمسة عشر سهما من ثمانيه واربعين على الراجح هذا سر هذه المسئلة وسنه كانت
احد اقوال ثلاثة لاثنين قال الكلاي رحمه الله في الاصل وهذه المسيلة من العويص فينبغي للفرضي ان
يروض نفسه في علمها انتهى تصحيح المسايل الثلاث كما سنه وابعه واربعين مسيلة المذكورة
لهذا اصلا اي لدخول كل من حالتي الاوضة فيها لان كلا من الاربعه والعشرين والثمانيه والاربعين
واخل فيها اقسم على تقدير جعد تقدير من القادير الثلاثة وامرف الما نصا على كل تقدير
من القادير الثلاثة فعلى تقدير كونه الخنثى للجد اربعه وعشرون ولزيد خمسة عشر وللخنثى
سبعون وللبنت خمسة وثلاثون كما تقدم وعلى تقدير انوثة الخنثى وان يفرض للجد كما هو الراجح
سهام الثمانيه والاربعين ثلاثة فلبنت ستة عشر في ثلاثة بثمانيه واربعين وللخنثى كذلك وللجد
خمسة عشر ثلاثة في خمسة واربعين وللموصى له سهام في ثلاثة بثلاثة وعلى تقدير انوثة الخنثى وان
لا يفرض للجد وهو المرجوح جزء سهام الاربعه والعشرين ستة فلبنت ثمانيه في ستة بثمانيه واربعين
وللخنثى كذلك وللجد سبعه في ستة باثنين واربعين وللموصى له سهام في ستة بستة اذا تقرر ذلك
فالاضرب في حق الجد والبنت ذكورة الخنثى وفي حق الخنثى انوثته وفي حق الموصى له انوثة الخنثى
وان يفرض للجد اذا تقرر ذلك واردت معرفة الاقل الاضرب فانظر اي خمسة عشر من الذكورة
او ستة من الانوثة وان لا فرض للجد وثلاثة من الانوثة وان يفرض للجد وهي اي الثلاثة

الاقل

الاقل كما اشرت الي ذلك فاذا فرض له ثلاثة وللجد خمسة واربعون من الانوثة وان يفرض له
اثنان واربعون من الانوثة وان لا فرض له اواربعه وعشرون من الذكورة وهي
الاقل فاضرب احدا وعشرين كما اومات الي ذلك وللبنت ثمانيه واربعون من حالتي
الانوثة وهما الفول بالفرض للجد وعدمه اوجه وثلاثون من الذكورة وهي الاقل فاضرب
كما قدمت ذلك وللخنثى سبعون من الذكورة اوثمانيه واربعون من الانوثة كما تقدم
وهي الاقل كما مضى فاضرب احدا وثلاثين في ثمانيه وثلاثون لانها الباقي بعد ما اخذه ولدان
زيد اواحد ثلاثة والجد اربعه وعشرين والبنت خمسة وثلاثين والخنثى ثمانيه واربعين
ومجموع ذلك مايه وعشرة فاذا اسقطته من مايه واربعه واربعين بقي اربعه وثلاثون
كما ذكر قال الاسنوي في شرح المجموع رحمه الله فان بان ذكورة الخنثى وقع له من الموقوف
اثنان وعشرون ليصير معه سبعون ويدفع ما في الموقوف وهو اثنان وعشرون لزيد
ليكمل له خمسة عشر وان بان انوثته فلا يدفع له شي ويدفع للبنت من الموقوف ثلاثة عشر
ليكمل لها ثمانيه واربعون ويدفع باقي الموقوف وهو احد وعشرون للجد ليكمل له خمسة
واربعون انتهى وقال المضمر رحمه الله تعالى اعلم ايها الناظر في
هذا الكتاب ان الاوجه الضعيفه لا يدخل لها في التقادير ولا في عمل المسايل
لانه ايمان لا يتفق ان يكون الاضر في حق بعض الورثة او كلهم هو التقدير بنا
على الوجه الضعيف لم يلتفت اليه ولم يعول في تسمة المسايل عليه وانما نعطيهم الاضر
على الاصح المعتمد وهو هنا توريث الجد بالفرض والتعصيب وهذا مما يتصور فيه
الاضر على الاصح المعتمد كما لو صحي له في هذه المسئلة فكان ينبغي الشيخ الكلاي رحمه الله ان يسقط
الوجه الضعيف من هذه المسيلة والتي بعدها فلا يدون حالات الاحوال بتلك
المسيلة بثمان وعولان خمسان وجد ترك الجميع تخصص واوصى لزيد بثمن ما
يبقى بعد الفرض على ان الابهام صاحب الفرض وتختص الضيم بالعاصب واجاز العاصب
كما تقدم قبلها فان قدرت الخنثين ذكرين فالمسيلة تصح من مايتين وثمانيه وثمانين
لان اصل استه صاحد للجد والباقي لزيد ثمنه ولا ثمن لم ربيا بين مخرج الثمن فاضرب ثمانيه
في ستة تبلغ ثمانيه واربعين للجد ثمانيه ولزيد خمسة وثلاثون للاولاد على ستة تبايها
فاضرب الستة في الثمانيه والاربعين تبلغ مايتين وثمانيه وثمانين كما ذكر للجد ثمانيه في ستة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)